الفصل الرابع

القوى العاملة الأردنية المهاجرة

د. منذر الشرع

أولاً: المقدمة:

بالرغم من أن ما كتب في أدبيات الهجرة قد وصل حداً ضخماً، إلا أن هذه الأدبيات ما زالت لا تتفق على إطار نظري معين لعملية الهجرة الدولة (Heisel, 1981) . كما فشلت هذه الأدبيات في التعرض لجانب السياسات المتعلقة بهجرة العاملين (Seccombe et. al, 1984) ، ويبدو أن إهمال جانب السياسات في مسائل الهجرة يستند إلى افتراض مؤداه أن هجرة العاملين ما هي إلا ظاهرة يحددها جانب الطلب (Seccombe,1987) ، إلا أن الدول التي تعاني من فائض في عنصر العمل، وتعمل على تصدير هذا الفائض أو جزء منه، ستجد أنها مضطرة، وفي مرحلة معينة، للتدخل في عملية الهجرة، وبشكل خاص عندما يتبين أن هذه العملية تؤدي لظهور اختلالات تهدد هيكلية سوق العمل المحلي، وتهدد بالتالي بإعاقة جهود التنمية.

وقد أدت هجرة الكفاءات من الدول النامية إلى الدول المتقدمة بشكل خاص إلى بروز جدلية «هجرة الأدمغة» Brain Drain . فمن ناحية، يؤكد مؤيدو حرية انتقال العمالة حرية تامة بأن الهجرة ستعود بنفع كبير على الدول المصدرة للعمالة على المدى الطويل (Crubel and Scott 1966; Johnson 1987) فيما يشير بعض الباحثين، من ناحية أخرى إلى الخسائر المؤكدة التي تتكبدها البلدان النامية جراء عملية «هجرة الأدمغة» (Bhagwati and Hamada, 1974) . غير أن الدول الصناعية المتقدمة تنظر بارتياب شديد تجاه ما تطرحه الجماعة الثانية بهذا الخصوص (UNUCTAD, 1978) .

وفيما يتعلق بالأردن، نجد أن الأردنيين يتميزون بقابلية عالية على الانتقال والحركة، وتعود تقاليد الهجرة لديهم إلى بداية الخمسينات، وتتركز العمالة الأردنية المهاجرة في دول الخليج العربية المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط، وقد

كان لسياسة الباب المفتوح التي اتبعتها السلطات المعنية في الأردن تجاه هجرة العاملين أكبر الأثر في تشجيع تدفق العمالة الأردنية للعمل في الخارج.

ثانياً: العمالة الأردنية المهاجرة:

الحجم

كان أول تعداد عام للسكان والمساكن في الأردن قد أجري في عام ١٩٦١، ويحتوي هذا التعداد على أول معلومات إحصائية يعتد بدقتها بخصوص حجم العمالة الأردنية المهاجرة، واستناداً إلى أرقام هذا التعداد، فقد بلغ عدد الأردنيين في الخارج ٦٢٨٦٣ شخصاً، كان ٧٩٪ منهم يقيمون في دول عربية (انظر جدول رقم (٢-٣١). أما العاملون فكانوا ٣٢٧٦٥ شخصاً يمثلون ٥٢٪ من المجموع والباقي مرافقون.

وتبين النتائج التفصيلية لتعداد ١٩٦١ أن الجالية الأردنية في الكويت لوحدها كانت تمثل ٣٦,٣٪ من مجموع الأردنيين في البلدان العربية و٥٠٪ من مجموع الأردنيين في الخارج (الشرع ١٩٨٦).

جدول رقم (٢-٣١)

الأردنيون في الخارج حسب مكان الإقامة، ١٩٦١

مكان الإقامة	عاملون	غير عاملين	المجموع
البلدان العربية	٢٥٩٠١	٢٤٢٧٠	٥٠١٧١
آسيا وأفريقيا	١٠٥	٧٤٢	٨٤٧
أوروبا	١٦٨٣	٢١٧٧	٣٨٦٠
الأمريكيتين	٤٩١٢	٢٥٩٧	٧٥٠٩
البلدان الأخرى	١٦٤	٣١٢	٤٧٦
المجموع	٣٢٧٦٥	٣٠٠٩٨	٦٢٨٦٣

المصدر: احتسبت من: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام الأول للسكان والمساكن، ١٩٦١، المجلد الأول، الجداول (٢/٥) و(٩/٥) عمان، الأردن، ١٩٦٤.

وبحلول عام ١٩٧٠ ارتفع عدد الأردنيين العاملين في الخارج إلى ١٠٣٥٠٠ عاملاً(انظر الملحق (أ))،وبمرور عقد آخر، في سنة ١٩٨٠، ارتفع هذا العدد إلى ٣٠٥٤٠٠ عاملاً، منهم ٨٥,٥٪ يعملون في دول عربية، و١٤,٥٪ موزعون في بقية دول العالم، وبشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية كما يتضح من الجدول رقم (٢-٣٢). إن التمييز بين هجرة الأردنيين إلى الدول العربية والدول غير العربية يكتسب أهمية خاصة لسببين أساسيين هما:

أولاً: إن حركة انتقال العمالة ضمن منطقة الشرق الأوسط تتميز بكونها حركة انتقال للعمالة بين دول نامية بالمقارنة مع تدفق العاملين إلى دول متقدمة. (Choucri 1978)

ثانياً: إن هجرة العاملين إلى الدول العربية، وخاصة دول الخليج العربي المصدرة للنفط، تعتبر هجرة مؤقتة لعدد من الأسباب والقيود، ومن أهم هذه القيود استحالة حصول العامل المهاجر على جنسية البلد المضيف مهما بلغت سنوات عمله هناك، ويضاف إلى ذلك أن العامل المهاجر إلى دول الخليج لا يمكنه أن يمارس عملاً تجارياً أو يقيم مشروعاً صناعياً خاصاً به، إذ يتوجب عليه الحصول على «غطاء قانوني» يسمى «الكفيل»، حيث يقتطع «الكفيل» نسبة مرتفعة من الأرباح التي يحققها مشروع العامل الوافد مقابل استخدام اسمه وإمضائه في الدوائر الرسمية المعنية (إبراهيم ١٩٨٢، عبدالفضيل ١٩٨١).

ورغم كافة المصاعب والمعوقات استمرت هجرة الأردنيين للعمل في الخارج في الزيادة خلال الثمانينات ولكن مع تباطؤ في معدل هذه الزيادة، فقد بلغ معدل قوة العمل الأردنية المهاجرة ١١٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٠)، وتراجع معدل النمو هذا إلى ١,٦٪ فقط بين عامي (١٩٨٠ و١٩٨٦) ويعزى هذا الانخفاض في معدل نمو هجرة الأردنيين للعمل في الخارج إلى تباطؤ الطلب

الخارجي، وتأثر الدول الخليجية المستوردة للعمالة بالكساد الاقتصادي العالمي الذي شهدته بداية فترة الثمانينات، وقد بلغ عدد الأردنيين العاملين في الخارج ٣٣٩٠٠٠ عاملاً في سنة ١٩٨٩ يعمل حوالي ٨٠٪ منهم في الدول العربية (انظر الملحق أ).

جدول رقم (٢-٣٢)

العمالة الأردنية المهاجرة حسب مكان العمل، ١٩٨٠

الدولة	عدد العاملين	النسبة ٪
السعودية	١٤٠٠٠٠	٤٥,٨
الكويت	٧٥٠٠٠	٢٤,٦
الإمارات العربية المتحدة	١٩٠٠٠	٦,٢
قطر	٧٢٥٠	٢,٤
ليبيا	٦٥٠٠	٢,١
عمان	٦٥٠٠	٢,١
البحرين	٣٢٥٠	١,٠
دول عربية أخرى	٤٠٠٠	١,٣
مجموع الدول العربية	٢٦١٥٠٠	٨٥,٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٣٠٠٠	٧,٥
ألمانيا الغربية	١٠٠٠٠	٣,٤
كندا	٥٠٠٠	١,٧
استراليا	٣٠٠٠	١,٠

تابع جدول رقم (٢-٣٢)

الدولة	عدد العاملين	النسبة ٪
المملكة المتحدة	١٥٠٠	٠,٥
دول أخرى	١٤٠٠	٠,٤
مجموع الدول غير العربية	٤٣٩٠٠	١٤,٥
المجموع العام	٣٠٥٤٠٠	١٠٠,٠

المصدر: وزارة العمل التقرير السنوي لعام ١٩٨٠، عمان.

ثالثاً: العمالة الأردنية المهاجرة: الدوافع:

إن دوافع الهجرة من التعدد والتداخل لدرجة يصعب معها الإشارة إلى سبب أو دافع وحيد للهجرة، ويمكن أن ترد هجرة العاملين الأردنيين للعمل في الخارج إلى عدد من العوامل نوردها فيما يلي :-

٣/ ١ البطالة: تعتبر البطالة عامل دفع أساسي لهجرة العاطلين عن العمل بحثاً عن فرص عمل خارجية، وسجلت أرقام التعداد العام لسنة ١٩٦١ معدلاً للبطالة قدره ١,٧٪ لتلك السنة، غير أن بعض المصادر تَعْتَبِر هذا الرقم أقل من المعدل الحقيقي للبطالة آنذاك وتشير إلى أن معدل بطالة قدره ١٠٪ قد يكون أقرب إلى الحقيقة، أو قد يصل إلى ٢٠٪ إذا ما أخذت العمالة الموسمية بعين الاعتبار (Mazur 1979) . وفي أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ بلغ معدل البطالة ١٤٪ (خصاونة ١٩٨٦)، وفي الوقت الذي ساعدت خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣ ـ ١٩٧٥) وكذلك الخطة الخمسية (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) على خلق فرص عمل إضافية لمختلف المهارات والمهن، استمر تدفق العمالة الأردنية إلى الخارج بأعلى معدلاته، ونجم عن ذلك انخفاض معدل البطالة في سوق

العمل المحلي في النصف الثاني من السبعينات إلى معدل لم يسبق له مثيل في تاريخ المملكة وهو ٢٪ فقط (العناني وأبو جابر ١٩٨١).

إلا أن البطالة عادت إلى الظهور مرة أخرى كظاهرة مثيرة للقلق في الثمانينات **جدول (٢-٣٣)**، وهذا يفسر استمرار تدفق الأردنيين للعمل في الخارج، وبقاء المهاجرين سابقاً في أماكن عملهم للمحافظة على وظائفهم ما دام شبح البطالة يخيم على سوق العمل المحلي.

٢/٣ ارتفاع معدل نمو قوة العمل: بلغت قوة العمل الأردنية ٢١٨٠٠٠ عاملاً في سنة ١٩٦١، وازدادت إلى ٥٨٣٥٠٥ عاملاً في سنة ١٩٨٩، بالإضافة إلى ١٠٣٠٠٠ عاملاً وافداً[1]. وخلال الفترة (١٩٦١ ـ ١٩٨٨)، بلغ المعدل السنوي للنمو السكاني في الأردن ٣,٤٪، بينما بلغ معدل نمو قوة العمل ٣,٧٪ سنوياً لنفس الفترة (حوراني ١٩٨٨). ويعتبر معدل نمو قوة العمل مرتفعاً بالرغم من انخفاض معدل المشاركة في القوى العاملة والبالغ ٢٣٪. ويعزى انخفاض معدل المشاركة إلى الظروف الاجتماعية ـ الديمقراطية السائدة، فالهيكل السكاني مثلاً، يبين أن ٥٠٪ من السكان هم تحت سن العمل، كما أن نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل ما زالت منخفضة بالرغم من ارتفاعها [من ٦٪ في عام ١٩٧٣ إلى ١٢٪ في منتصف الثمانينات]، ولا تعتبر مشاركة الذكور ممن هم في سن العمل والبالغة ٧٥٪ كافية. ويفسر انخفاض هذه النسبة بقوة الطلب الاجتماعي على التعليم الثانوي والعالي الأمر الذي يؤدي إلى تأخير الالتحاق بسوق العمل إلى سن ٢٢ أو أكثر (حوراني ١٩٨٨).

وحيث أن ارتفاع معدل نمو قوة العمل لم يقابله نمو مماثل في فرص العمل، فقد أدى ذلك إلى توجه جزء من الملتحقين الجدد بقوة العمل إلى الهجرة إلى أسواق العمل الخارجية.

٣/ ٣ الدافع المادي: يعتبر العامل المادي من أهم عوامل الجذب لهجرة قوة العمل الأردنية للعمـل في الخـارج حيث مستـويات الأجـور والرواتب تفوق كثيراً مثيلاتها في سوق العمل المحلي.

ففي السعودية مثلاً ـ والتي تعتبر أكثر الدول اجتذاباً للعمالة الأردنية في المنطقة ـ يزيد متوسط الأجور على ثلاثة أمثال المعدل السائد في سوق العمل الأردني (وزارة العمل، التقرير السنوي، ١٩٧٩). ولسنا بحاجة للتأكيد على أن العاملين الأردنيين في دول الخليج العربي النفطية لا يتلقون أجوراً مماثلة لمـا يحصل عليه نظرائهم من مواطني تلك الدول. ففي عام ١٩٨١، بلغ معدل الأجر الشهري للأردنيين العاملين في السعودية ١٣٠ ديناراً مقابل ٣٠٥ دنـانير للمـواطنين السعـوديين (Talafha 1983) . ويعتبـر التمييز الأجـري بين المـواطنين والـوافدين ظاهرة ملازمة لأسواق العمل في دول الخليج العربية النفطية (الشرع ١٩٨١)، وعلى الرغم من الامتعاض من هذا التمييز، إلا أنه لم يمنع استمرار تدفق الأردنيين للعمل في تلك الدول طالما أن أجورهم هناك تفـوق ما يمكن أن يكسبوه في السوق المحلي بضعفيْن أو ثلاثة أضعاف، وتؤكد دراسة لمتابعة خريجي المعاهد والمراكز الفنية ودور تأهيل المعلمين على اهتمام العاملين بالعائد المادي للهجرة إلى حد كبير، حيث تشير الدراسة إلى أن ٩١٪ من هؤلاء الخريجين الذين تلقوا عروض عمل في الخارج قد وافقـوا على التعـاقد لكون الأجور المعروضة في تلك العقود تفوق كثيراً ما يمكن أن يعرض عليهم في السوق المحلي (المجلس القومي للتخطيط ١٩٧٨).

٣/ ٤ جذب الطلب وعنصر التأهيل: أدى الارتفاع الكبير في أسعار النفط الخام في حقبـة السبعينات إلى ارتفاع هائل في عائدات النفط للدول الخليجية المصدرة للنفط وتراكم ضخم في احتياطياتها، ونظراً لتوفر التمويل، فقد تبنت هذه الدول خططاً تنموية طموحة، إلا أن تلك الخطط واجهت قيوداً بشرية

بسبب ضآلة حجم السكان والقوى العاملة فيها، وبخاصة العجز الشديد في العمالة الفنية الماهرة، لذا كان لزاماً على هذه الدول، لتنفيذ خططها، أن تعتمد على جيوش من العمالة الوافدة، وكان نصيب العمالة الأردنية من هذا الطلب وافراً نظراً لتفوق عناصرها من حيث درجة التعليم والتأهيل والتدريب والمهارة (Birks and Sinclair 1980) . ومنذ عام ١٩٧٥ شهدت منطقة الشرق الأوسط العربية بروز أسواق عمل ثانوية أدى ظهورها إلى تعزيز الطلب على عنصر العمل وتوفير منافذ جديدة لقوة العمل الأردنية المتنامية (Seccombe 1980) ، وكان لارتفاع الحراك المهني في سوق العمل الأردني أثر حاسم في تسهيل تدفق أعداد كبيرة من الأردنيين للعمل في الخارج استجابة للطلب عليها.

رابعاً: العمالة الأردنية المهاجرة: الخصائص:

٤/١ الهيكل الوظيفي: تتميز قوة العمل الأردنية المهاجرة بمستوى مرتفع من التعليم والتأهيل، ومثل هذا التميز يبين بوضوح «انتقائية» من ذوي الكفاءات[٢]، ويوضح الجدول رقم (٢-٣٣) التوزيع المهني للعمالة الأردنية المهاجرة، ففي عام ١٩٧٠ بلغت نسبة «الاختصاصيون والفنيون» ١٣,٤٪ من مجموع العمالة المهاجرة، في حين لم تتجاوز نسبة هذه الفئة ٦,٨٪ من قوة العمل في سوق العمل المحلي.

وقد شهد عقدي السبعينات والثمانينات تغيراً جذرياً في سوق العمل المحلي حيث ارتفعت نسبة «الاختصاصيون والفنيون» إلى ٢٥,٨٪ في عام ١٩٨٩، ورافق ذلك زيادة متواضعة في نسبة هذه الفئة من العمالة المهاجرة إلى ١٦,١٪ لنفس العام.

أما فئة «المديرون والعاملون بالإدارة» من العمالة المهاجرة فلم يشكلوا سوى ٢,١٪ من مجموع العاملين في الخارج في سنة ١٩٧٠ وبالمقابل فقد

بلغت نسبة هذه الفئة في السوق المحلي لنفس السنة ١,١٪، وارتفعت نسبة العـاملين في هذه الفئـة في عام ١٩٨٩ إلى ٥,٧٪ و١,٤٪ للعـاملين في الخارج وللسوق المحلي على التوالي.

وفيمـا يخص «المشتغلون بالأعمال الكتابية» فقد تراوحت مساهمتهم حول نسبة ٦٪ من إجمالي قوة العمل في السوق المحلي وللعاملين في الخارج طيلة الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٩)، كما يلاحظ من الجدول رقم (٢ـ٣٣) أن المهن الزراعية لم تجتذب سوى نسبة ضئيلة (٠,٩٪) من قوة العمل المهاجرة في عام ١٩٧٠، إلا أن الوضع مختلف عن ذلك في سوق العمل المحلي، إذ كان أصحاب المهن الزراعية يشكلون ١٩٪ من مجمل قوة العمل لعام ١٩٧٠، وخلال السبعينات برز اتجاه عام لتناقص عدد ونسبة العاملين في المهن الزراعية في السوق المحلي، وفي الوقت نفسه كانت أعداد المهاجرين المنخرطين في المهن الزراعية تظهر تزايداً تدريجياً إلى أن بلغ عددهم ١٢٨٠٠ عاملاً في عام ١٩٨٩ بالمقارنة مع أقل من ١٠٠٠ عامل في عام ١٩٧٠، وقد أدى هذا التزايد إلى ارتفاع نسبتهم إلى ٣,٨٪ من إجمالي العمالة الأردنية المهاجرة في عام ١٩٨٩، ويمكن اعتبار هذه الزيادة استجابة لمتطلبات التنمية الزراعية التي أخذت تكتسب زخماً متزايداً في السعودية منذ بداية الثمانينات.

أما فئة «العاملون في الإنتاج وغير المصنفين» ـ وهم عادة عمال عاديون لا يتمتعـون بمهـارات معينة ـ فيشكلون في المتوسط ما نسبته ٥٠٪ من قوة العمل المحلية للفتـرة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٩)، فيمـا انخفضت نسبتهم من ٦٦,١٪ إلى ٥٢,٥٪] لذات الفترة للعمالة الأردنية المهاجرة.

٤/ ٢ **النشـاط الاقتصـادي**: يوضح الجدول رقم (٢ـ٣٤) توزيع قوة العمل حسب النشاط الاقتصـادي، ويتفق هذ التـوزيع إلى حد كبير، مع التـوزيع المهني لقـوة

العمـل، ففيمـا يتعلق بالعـاملين في قطاع الـزراعة، تشير الأرقام المطلقة والنسبية إلى تشابه كبير بين العاملين في ذلك القطاع وبين المنخرطين فعلاً في مهن زراعية وذلـك في سوق العمل المحلي أو بالنسبة للعمالة الأردنية المهـاجـرة، وبلغ عدد الأردنيون العاملون في الخارج في القطاع الزراعي ٣٠٧٠٠ عاملاً في عام ١٩٧٠ أي ما نسبته ٢٩,٧٪ من إجمالي العاملين في الخارج، وعلى الرغم من ارتفاع عددهم إلى ٤٢٥٠٠ عاملاً في عام ١٩٨٩ إلا أن نسبتهم إلى إجمالي العاملين في الخارج انخفضت بشكل حاد إلى ١٢,٥٪.

وقـد شهـدت قطاعـات أخرى زيادات هامة في نسبة العاملين بها من إجمـالي العـاملين في الخـارج، منهـا قطاعـات الإنشـاءات، والنقـل والاتصـالات، والخـدمات المالية، والخدمات الاجتماعية والدفاع والإدارة العـامـة، ويعتبـر قطاع الخـدمـات الاجتماعية والدفاع والإدارة العامة أكبر مستخـدم للعمالة الأردنية في الخارج حيث ارتفعت نسبة العاملين فيه [من ٢٩٪ إلى ٣٩,١٪] بين عامي (١٩٧٠ و١٩٨٩).

٤/ ٣ **المستوى التعليمي**: تشير أرقام الجدول رقم (٢-٣٣) إلى أن فئات «المتخصصون والفنيون»، و«المديرون والعاملون بالإدارة»، و«المشتغلون بالمهن الكتابية»، و«العاملون بالبيع»، و«العاملون بالخدمات» من قوة العمل الأردنية في الخارج يشكلون ٤٣,٨٪ من العـدد الإجمـالي لهؤلاء العـاملين، والعمل في هذه الفئات يتطلب مؤهلات تعليمية من المستوى الثانوي أو أكثر، أي ١٢ سنة دراسية أو أكثـر. ويتبين من الجـدول رقم (٢-٣٥) أن ٦٥٪ من قوة العمـل الأردنية في الخـارج في عام ١٩٧٠ كانوا ممن يحملون مؤهلات تعليمية من المستوى الثـانـوي أو أعلى. ومـع تزايد حجم قوة العمـل الأردنية في الخارج، كان المستوى التعليمي لهؤلاء العاملين يتحسن باستمرار. وبحلول عام ١٩٨٩ لم تتجاوز نسبة من يحملون مؤهلاً تعليمياً يقل عن الثانوية ٢٦,١٪ من إجمالي

الأردنيين العاملين في الخارج. ووصلت نسبة من يحملون المؤهل الثانوي إلى ٥٠٪، في حين أن نسبة حملة شهادة الدبلوم بعد الثانوية بلغت ٨,٨٪، أما الأهمية النسبية لحملة الدرجات الجامعية فوصلت إلى ١٥,١٪. ويعكس هذا التوزيع المحتوى التعليمي المتميز لقوة العمل الأردنية المهاجرة ويفسر استمرار الطلب على خدماتها لمدة تقارب ٤٠ عاماً[٣].

ويمكن تأكيد الطبيعة الانتقائية لعملية الهجرة بمقارنة المستوى التعليمي لقوة العمل المحلية مع قوة العمل المهاجرة. ففي سنة ١٩٨٩ بلغت نسبة من يحملون مؤهلاً أقل من الثانوية ٥١٪ من إجمالي قوة العمل المحلية، بينما بلغت نسبة من يحملون المؤهل الثانوي ٢٧,٩٪، وشهادة الدبلوم بعد الثانوية ١٠٪، وحملة الدرجات الجامعية ١٠,٧٪.

خامساً: قوة العمل الأردنية المهاجرة: الآثار

تترك عملية الهجرة آثاراً إيجابية وأخرى سلبية على الاقتصاد الأردني ومن أهم الآثار الإيجابية للهجرة تدفق تحويلات العاملين التي ازدادت [من ٥,٥ مليون دينار في سنة ١٩٧٠ إلى أعلى مستوياتها وهو ٤٧٥ مليون دينار في عام ١٩٨٤]، وتراجعت إلى ٣٥٥,٧ مليون دينار في عام ١٩٨٨، ويمكن إيضاح أهمية الدور الذي تلعبه التحويلات من خلال تفحص آثارها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وسنفرد القسم السادس لهذا الغرض.

ومن ضمن الآثار الإيجابية للهجرة تخفيض معدل البطالة في سوق العمل المحلي، ففي بداية السبعينات وصل معدل البطالة إلى ١٤٪ ونتيجة لتدفق العاملين للعمل في الخارج والعودة إلى التخطيط الاقتصادي الذي أدى إلى خلق فرص عمل جديدة، انخفض معدل البطالة إلى أقل من ٢٪ في النصف الثاني من السبعينات، وعادت مشكلة البطالة إلى الظهور مرة أخرى في عقد الثمانينات حيث

وصلت إلى ٨,٣٪ في عام ١٩٨٩ (جدول ٢ـ٣٦).

وتعتبر من المظاهر الإيجابية للهجرة ذات الخبرات والمهارات الجديدة التي تكتسبها العمالة المهاجرة في مواقع عملها الجديد في الخارج، لا سيما وأن غالبية المهاجرين سيعودون في النهاية إلى بلدهم، مهما طالت فترة عملهم في البلدان المضيفة، وتقدر بعض المصادر متوسط فترة العمل في الخارج للعمالة الأردنية المهاجرة ما بين (٥ ـ ٨) سنوات (الساكت ورفاقه ١٩٨٣، الشرع ١٩٨٧).

غير أن عملية الهجرة يرافقها عدد من الآثار السلبية أيضاً، منها:

أ ـ نظراً لكون الهجرة انتقائية من حيث السن، فإنها تجتذب نسبة مرتفعة من الشباب، وهكذا فإن الهيكل السكاني المحلي يتأثر بشكل سلبي من حيث ارتفاع معدل الإعالة، والذي يعتبر مرتفعاً عند مستوياته الحالية والبالغ (١ـ٥)، أي أن كل شخص عامل يعيل نفسه بالإضافة إلى خمسة آخرين.

ب ـ كما تشمل الآثار السلبية للهجرة تزايد اتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية محلياً، فعندما تبدأ منافع الهجرة بالتدفق، فإن الهجرة تصبح أكثر جاذبية لغير المهاجرين الذين يبدأوا بالبحث عن فرص عمل خارجية في محاولة لمحاكاة أقرانهم من المهاجرين، وأكثر القطاعات تأثراً بهذا التقليد هو القطاع الزراعي، الذي يفقد قوة العمل للأسواق الخارجية مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة من خلال الهجرة من الريف إلى المدن، ومن ثم من المدن إلى الأسواق الخارجية.

ج ـ أدت انتقائية الهجرة من القوى البشرية المؤهلة إلى حدوث نقص حاد في بعض المهارات في سوق العمل المحلي في وقت كانت مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأمس الحاجة إلى تلك المهارات.

د ـ بالرغم من الجوانب الإيجابية العديدة لعملية الهجرة، إلا أن الدول المصدرة

للعمالة لم تنفك تشكو من الخسائر التي تتحملها نتيجة ضياع استثماراتها في رأس المال البشري للمهاجرين، كالاستثمار في تعليم وتدريب هؤلاء العاملين. وتزعم الدول المصدرة للعمالة بأن هذه الخسائر تفوق العوائد التي تَدُرُّها عملية الهجرة.

وقد قدرت وزارة العمل الأردنية الكلفة التراكمية لتدريب وإعداد قوة العمل الأردنية المهاجرة بحوالي عشرة بلايين دولار في عام ١٩٨١، (وزارة العمل، التقرير السنوي ١٩٨١).

سادساً: أثر التحويلات على الاقتصاد الأردني[٤]:

على الرغم من كون التحويلات أحد العناصر الأساسية التي تدعم الاقتصاد الأردني لعدد من السنوات، إلا أنه ثبت صعوبة حشدها وتوجيهها إلى استثمارات إنتاجية (Briks and Sinclair, 1980)، وتعود هذه الصعوبة إلى الطبيعة الشخصية والفردية للتحويلات حيث أن جزءاً كبيراً من التحويلات يحضره العاملون معهم بشكل نقدي في إجازاتهم دون أن يمر عبر النظام المصرفي، وإذا حاولت الدولة السيطرة على هذا التدفق، فالنتيجة ستكون زيادة محاولات التحويل بطرق غير رسمية مما يمنع السلطات المالية من تقدير آثار التحويلات على عناصر الاقتصاد الكلي. وفيما يلي سنحاول بحث وتقدير آثار التحويلات على بعض جوانب الاقتصاد الأردني.

٦/ ١ **التحويلات وميزان المدفوعات**: تمثل الزيادة في التحويلات [من ٥,٥ مليون دينار في عام ١٩٧٠ إلى ٣٣٥,٧ مليون دينار في عام ١٩٨٨] معدل نمو سنوي قدره ٢٢,٨٪، وخلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٨)، فإن متوسط التحويلات السنوي فاق متوسط الصادرات الوطنية السنوية بـ ٧٣,٣٪. أما المستوردات فقد كانت باستمرار تفوق الصادرات مخلفة عجزاً مزمناً في الميزان التجاري، وعلى أية حال، فإن التحويلات عملت على تغطية ٣٥٪

من فاتورة الاستيراد في المتوسط لنفس الفترة المذكورة.

وبالرغم من الشكوك التي تثار حول دور التحويلات في الاقتصاد الأردني إلا أنه لا يمكن إنكار أثرها الإيجابي على الميزان التجاري، حيث عملت التحويلات على تغطية عجز الميزان التجاري لسنوات عديدة وبفضل التحويلات فقد تم في المتوسط تغطية ٤٤٪ من العجز السنوي في الميزان التجاري في الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٨).

يظهر ميزان المدفوعات الأردني فائضاً لجميع سنوات الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٨) فيما عدا السنوات (١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٨٨)، وإذا ما استبعدت التحويلات فإن الفوائض التي تحققت في تلك السنوات كانت ستتحول إلى عجز لجميع سنوات الفترة باستثناء سنة ١٩٧٢ (انظر الملحق د)، وبناء عليه، فإن الأردن كان سيضطر إلى المزيد من الاعتماد على القروض الخارجية والمساعدات الخارجية، ولا يخفى ما لمثل هذا الاعتماد من عواقب خطيرة ما زالت تعصف باقتصاد البلاد في أعقاب الأزمة الاقتصادية والتخفيض الكبير في سعر تعادل الدينار الأردني إزاء العملات الأخرى في عام ١٩٨٩.

٢/٦ **التحويلات والاستهلاك والإنتاج القومي الإجمالي**: سجل الإنفاق الاستهلاكي الخاص زيادة مضطردة خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٨) حيث ارتفع [من ١٥٢,٨ مليون دينار في بداية الفترة إلى ١٢٩٢,٣ مليون دينار في نهايتها] ويبلغ معدل النمو السنوي لهذه الزيادة ١١,٩٪، وكأحد مكونات الإنتاج القومي الإجمالي، فقد شكلت التحويلات في سنة ١٩٧٠ ما نسبته ٢,٩٪ من ذلك الإنتاج بسعر السوق، وارتفعت الأهمية النسبية للتحويلات إلى ذروتها البالغة ٢٥,٦٪ من الإنتاج القومي الإجمالي في عام ١٩٨٤ لتعود إلى الانخفاض مرة أخرى إلى ١٨٪ في عام ١٩٨٨، ولكن عبر الفترة بأكملها (١٩٧٠ ـ ١٩٨٨) شكلت التحويلات ما نسبته ٢٠٪ في المتوسط من الإنتاج

القومي الإجمالي.

وتشير بعض المصـــادر إلى أن التحـــويلات قد لعبت دوراً في تحفيز الاستيراد لتغطية جزء من الإنفاق الاستهلاكي الخاص، والذي يعتقد بأن جزءاً كبيراً منه يعتبر استهلاكاً ترفياً (الشرع ١٩٨٧، الساكت ورفاقه ١٩٨٣).

٣/٦ **التحـويـلات والاستثمـار**: تشير أرقـام البنـك المركزي الأردني إلى تزايد التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي [من ٢,٢٥ مليون دينار في سنة ١٩٧٠ إلى ٤٤٥ مليون دينار في سنة ١٩٨٨] وهذه الزيادة تمثل معدل نمو سنوي قدره ١٦٪.

وفي تحليل الانحـدار لعـلاقة الاستثمار بالتحويلات ـ ضمن متغيرات أخـرى ـ الـذي قام به زغلول (١٩٨٦) تبين وجـود علاقـة معنـوية لمعامل التحـويلات المقدر مقداره ٠,٥٢، أي أن زيادة التحويلات بمقدار مليون دينـار سيؤدي إلى زيادة الاستثمار بمقدار ٥٢٠ ألف دينار مع ثبات الأشياء الأخرى على حالها.

وأدت التحويلات إلى تشجيع الاستثمار بشكل غير مباشر في عدد من المجالات، وذلك عن طريق زيادة مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، ففي عام ١٩٧٠ بلغت الودائع الخاصة لغير المقيمين في البنوك التجارية ٢,٥ مليون دينار تمثل ٤,٣٪ من مجمل الودائع لدى البنوك التجارية البالغة ٥٧,٧ مليون دينار في ذلك العام، وارتفعت ودائع غير المقيمين الخاصة لتصل إلى ٤٢٢,٥ مليون دينـار في عام ١٩٨٨ لتمثل ١٨٪ من إجمالي ودائع البنوك التجارية التي ارتفعت بدورها إلى ٢٣٤٦,١ مليون دينار في تلك السنة.

وإذا ما اعتبـرنا إنفاق العمالة المهاجرة على الصحة والتعليم، وإنشاء المبـاني السكنية كإنفاق استثماري، فإن مثل هذا الاعتبار يؤدي إلى ازدياد

أهمية تحويلات العاملين بشكل ملفت للنظر (الشرع ١٩٨٧، الساكت ورفاقه ١٩٨٣).

٦/ ٤ التحويلات ومستويات الأسعار: كانت مستويات الأسعار في الاقتصاد الأردني مستقرة في الفترة التي سبقت سنة ١٩٧٣، إلا أن النمو الهائل في تحويلات العاملين منذ ١٩٧٣ شكل عنصراً هاماً من عناصر جذب الطلب التي أدت إلى إذكاء التضخم المحلي، فالطلب المحلي المتزايد على السلع والخدمات لم يقابله زيادة موازية من الإنتاج المحلي، وحيث أن جزءاً كبيراً من الإنفاق كان يأتي من دخول لم يتم اكتسابها من خلال أنشطة إنتاجية محلية، فالتضخم كان أمراً محتوماً (البنوي وأبو الشعر ١٩٨٢). وبين عامي (١٩٧٣ - ١٩٨٢) بلغ متوسط التضخم ١٣,٧٥٪ وأبان الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٢)، انخفض معدل التضخم إلى ٨,٩٦٪ سنوياً في المتوسط لسنوات الفترة.

كما أن ارتفاع مستويات الأجور المحلية يمكن أن يعزى جزئياً إلى عملية الهجرة(*)، وساهم ارتفاع مستويات الأجور المحلية في ازدياد الضغوط التضخمية كعنصر دفع التكاليف. وعلى أية حال، فإن تدفق العمالة الأردنية المهاجرة أدى إلى السيطرة إلى حد ما على ارتفاع معدلات الأجور والعودة إلى مستويات أجور وأسعار أكثر استقراراً منذ سنة ١٩٨٣.

سابعاً: الهجرة وتحليل التكاليف والمنافع

يمكن دراسة أثر الهجرة على البلدان المصدرة للعمالة عن طريق مقارنة التكاليف والعوائد الاقتصادية للمجتمع جراء عملية الهجرة، وبالتالي الوصول إلى تقدير لمعدل العائد على ما تم استثماره في العمالة المهاجرة من أموال (Schultz, 1961)، وتبين معدلات العائد الاجتماعية (Social Rates of Return) لمتخذي القرارات عدداً من الخطوط العريضة للسياسات التي يمكن اتباعها، إلا أن أسلوب تحليل

العائد والتكاليف يواجه مصاعب في القياس الكمي للإنفاق الاستثماري في رأس المـال البشـري الذي يتحمله المجتمع من خلال عملية تعليم وتدريب العمال المهاجرين، ومشاكل القياس الكمي هذه، هي أكثر ما تكون صعوبة في جانب المنـافع عنها في جانب النفقات (Hadely 1977) . وبالنسبة للأردن، تم احتساب معـدل عائـد اجتمـاعي للهجـرة بلغ ١٦٪ (الشرع ١٩٨١)، وتم احتساب هذا المعدل تحت مجموعة من الافتراضات المحددة، وهكذا فإن استخدام أسلوب تحليل العوائد والنفقات كأداة في تحديد السياسات، لا يمكن أن نذهب بهـا أبعد من إمكاناتها المحددة، حيث إن احتساب النفقات والعوائد سيكون جزئياً ويهمل الآثـار الخارجية للجانبين «العوائد والنفقات»، أو يتوجب مواجهة مهمة غاية في الصعوبة تتمثل في محاولة قياس جميع الآثار الخارجية الملازمة لعملية الهجرة، وبالتالي المخاطرة بهامش خطأ مرتفع جداً، إن مثل هذه الأساليب في التقدير تبقى غير عملية على الأقل في الوقت الحاضر (Birks and Sinclair 1980) .

وعندما نأخذ بعين الاعتبار اللائحة الطويلة لجميع النفقات والعوائد، الناجمة عن عملية الهجرة القابلة للقياس أو غيرها، فإن الحكم الذي نصل إليه بخصوص الهجرة يبقى تمريناً حدسياً، ففي جانب النفقات يمكن للائحة أن تتضمن ما يلي :

ـ نفقات التعليم والتدريب (الاستثمار في رأس المال البشري) .

ـ نفقات الترحال والانتقال (بما فيها التكاليف النفسية لعملية الانتقال من البيئة الأصلية للمهاجر) .

ـ خسـارة بعض المهارات والعاملين المؤهلين، مما يسبب انحرافات في سوق العمل المحلي .

ـ جميع الآثار السلبية على الاقتصاد المحلي الناجمة عن تحويلات العمالة المهاجرة .

ـ تكاليف استخدام العمالة الوافدة لإحلالها محل العمالة الوطنية المهاجرة (من الناحيتين «الاقتصادية والاجتماعية»).

بينما في جانب العوائد يمكن أن تشمل اللائحة ما يلي:

ـ جميع الآثار الإيجابية لتحويلات العمالة المهاجرة.

ـ تخفيف حدة مشكلة البطالة المحلية بما في ذلك تجنب المشكلات السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تترتب على تفاقم مثل هذه المشكلة إذا بقيت دون حل مناسب.

ـ تحسين مستويات المعيشة لعدد كبير من العائلات في المجتمع المحلي.

إن البنود المذكورة في جانبي النفقات والعوائد أعلاه هي على سبيل المثال وليس الحصر، ولكنها تؤدي الغرض في إيضاح المصاعب التي لا يمكن التغلب عليها والتي تواجه محاولات تقدير معدلات العائد الاجتماعية لعملية الهجرة.

ثامناً: ملخص واستنتاجات

نظراً لتميز قوة العمل الأردنية بقابلية عالية على الحركة والانتقال فإنها استجابت بصورة إيجابية للطلب الخارجي على خدماتها، وبشكل خاص للطلب من دول الخليج العربي المصدرة للنفط والتي تستضيف حوالي ٨٠٪ من العمالة الأردنية المهاجرة.

إن دوافع الهجرة لدى العمالة الأردنية متعددة ومتداخلة، وتتضمن عدداً كبيراً من الدوافع الاقتصادية والاجتماعية، وتشير خصائص قوة العمل الأردنية المهاجرة إلى انتقائية عملية الهجرة، لأولئك العاملين الذين يتمتعون بمستوى مرتفع من التعليم والتأهيل.

وكما هو متوقع بالطبع، فإن عملية الهجرة أصابت الاقتصاد الأردني ببعض

الآثار الإيجابية، وإن كان بعضها الآخر سلبياً، وأكثر الآثار مدعاة للانتباه تلك التي تخلفها تحويلات العاملين عن عدد من المتغيرات الكلية في الاقتصاد الوطني.

وعنـد الأخـذ بعين الاعتبـار الآثار المتعددة لعملية الهجرة في إطار تحليل العوائد والنفقات، فإن ذلك يؤدي إلى استنتاج عدم واقعية هذا التمرين، وبالرغم من وجود عدد من المحاولات في هذا المجال، إلا أنها تعتبر جزئية ولا تحيط إلا بالنفقات والعوائد المباشرة والقابلة للقياس فيما تهمل تلك الآثار الجانبية التي لا يمكن قياسها، لا أننا نعتقد على أية حال، أنه بالنظر لما يتمتع به الأردن من ميزة نسبية في إعداد وتصدير العمالة المؤهلة، بأن الآثار الإيجابية لعملية الهجرة ترجح على الآثار السلبية.

وحيث أننا الآن نقع في دوامة أزمة الخليج، فإن أية استنتاجات لما يخص العمالة الأردنية المهاجرة في الخليج ربما توصف بأنها نوع من التخمين، لذا فإننا لن نقـوم بذلـك، ولن نقـدم سيناريوهات مختلفة في هذه المرحلة حتى تنجلي الصورة بشكل أكثر وضوحاً.

الهوامش

(١) يبلغ عدد العمال الوافدين الذين يحملون تصاريح عمل سارية المفعول ٦٠٠٠٠ عامل، وتقدر مصادر وزارة العمل العدد الإجمالي بـ ١٠٣٠٠٠ ليشمل الوافدين الذين يعملون بصورة غير رسمية وبدون الحصول على تصريح عمل (وزارة العمل، التقرير السنوي، ١٩٨٩).

(٢) تتفق العديد من المصادر على أن العمالة الأردنية المهاجرة تتميز بارتفاع مستوى التأهيل بالمقارنة مع العمالة المهاجرة من دول أخرى، وكذلك بالمقارنة مع قوة العمل الأردنية في السوق المحلي، انظر مثلاً:

(Farrag 1977, Haliday 1977, and Briks and Sinclair 1978 and 1980)

(٣) لمزيد من التفصيلات حول المستوى التعليمي للعمالة الأردنية المهاجرة، انظر بالإضافة إلى المصادر المذكورة في الهامش (٢) أعلاه،

(Hopkirk 1977, Cockburn 1977)

(٤) إذا لم ينص صراحة على خلاف ذلك، فإن جميع الأرقام في هذا القسم مشتقة من الملحق (د) أو محتسبة من الأرقام الواردة فيه.

(٥) لن ندخل في تفصيلات قضية الأجور هنا حيث أن هذا الموضوع سيعالج في مكان آخر من هذ الكتاب.

المراجع

أ ـ قائمة المراجع العربية:

ـ إبراهيم سعد الدين، النظام الاجتماعي العربي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، ١٩٨٢.

ـ إبراهيم عيسى، ورفاقه، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، مركز البحوث الاقتصادية، عمان، كانون أول، ١٩٨٩.

ـ البنوي حربي، وأبو الشعر سليم، حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الأردنيين إلى الخارج، دائرة الأبحاث والدراسات، البنك المركزي الأردني، عمان، ١٩٨٢.

ـ الحوراني هيثم، البطالة في سوق العمل الأردني: دراسة تحليلية، ورقة قدمت في المؤتمر الاقتصادي الأول، جامعة اليرموك، إربد/ الأردن، كانون أول ١٩٨٨.

ـ الخصاونة صالح، «سوق العمل الأردني»، مجلة العمل، المجلد التاسع، العدد ٣٦، عمان، ١٩٨٦.

ـ دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام الأول للسكان والمساكن، المجلد الأول، عمان، ١٩٦٤.

ـ زغلول إسماعيل سعد، تحويلات الأردنيين وتأثيرها على الاقتصاد الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، البنك المركزي الأردني، عمان، آب، ١٩٨٤.

ـ عبد الفضيل محمود، النفط والوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، ١٩٨١.

ـ العناني جواد، وعبد الجابر تيسير، «تجربة الأردن وسياساته حول انتقال القوى العـاملة»، في مشـروع الثقـافة السكانية، وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية، عمان، ١٩٨١.

ـ المجلس القومي للتخطيط، دراسة متابعة خريجي المعاهد والمراكز الفنية ودور المعلمين في ال ضفة الشرقية (١٩٧١ ـ ١٩٧٦)، عمان، ١٩٧٨.

ـ البنـك المـركـزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤ ـ ١٩٨٩)، دائرة الأبحاث والدراسات، عمان، تشرين الأول، ١٩٨٩.

ـ وزارة العمل، التقارير السنوية، لسنوات مختلفة.

ب ـ قائمة المراجع الأجنبية :

1 **Bhagwati, J.N., and Hamada K., "The Brain Drain, International Intergration of Markets for Professionals and Unemployment: A Theoretical Analysis", Journal of Development Economics, Vol. 1, No.1, 1974.**

2 **Briks, J.S. and Sinclair, C.A., International Migration Project, country case study: The Hashemite Kingdom of Jordan, Department of Economics, University of Durham, England, 1978.**

3 **----, International Migration and Development in the Arab Region, ILO, Geneva, 1980.**

4 **Central Bank of Jordan, Yearly Statistical Series, 1964-89, Amman, 1989.**

5 **Choucri, N., Migration Process Among Developing countries: The Middle East, Migration and Development Study Group, Centre for International Studies, Massachusettes Institute of Technology, Mass., 1978.**

6 **Chockburn, P., "Jordan: A Special Report", The Times, London, August, 1977.**

7 **Farrag, A.M. "Migration and Employment in Arab Countries" in: ILO, Manpower and Employment in Arab Countries: Some Critical Issues, Geneva, 1976.**

8 **Grubel, H.B., and Scott, A.D., "International Flow of Human Capital", American Economics Review, Vol. 56, May, 1966.**

9 **Hadley, L.H., "The Migration of Egyption Human Capital to the Arab Oil Producing States: A Cost Benefit Analysis", Interna-**

tional Migration Review, Vol. 11, Fall 1977.

10 Halliday, F., "Migration and the Labor Force in the Oil Producing States of the Middle East", Development and Change, Vol. 8, 1977.

11 Heisel, D.F. "Theories of International Migration", E/ECWA/POP/CONF. 4/WP. 34. 11, Nicosia, Cyprus, June, 1981.

12 Hopkirk, P., "'Jordan: A Special Report", The Times, London, August, 1977.

13 Johnson., H.G., "Some Economic Aspects of Brain Drain", Pakistan Development Review, Vol. 7, 1967.

14 Mazur, M.P., Economic Growth and Development in Jordan, Croom Helm, London, 1979.

15 Saket et. al., Workers Migration Abroad: Socio Economic Implications for Households in Jordan, Royal Scientific Society, Amman, 1983.

16 Schultz, T.W., "Investment in Human Capital, "Americal Economic Reveiw, Vol. 51, No. 1, 1961.

17 Seccombe, I., Jordanian Labor Migration: The Impact on Domestic Development, Unpublished M.A. Thesis, Durham University, England, 1980.

18 ----, Labor Emigration Policies and Economic Development In Jordan: From Unemployment to Labor Shortage, edited by: Bichara Khader and Adnan Badran, Croom Helm, London, 1987.

19 ----, and Lawless, "Some New Trends in Mediterranean

Labor Migration: The middle East Connection", Paper Presented at the conference on Migration to the Mediterranean Basin, Marseille, 1984.

20 Share, M.A., "A Rate of Return Analysis of the Education of Jordanian Workers, Unpublished Ph.D Dissertation, University of Wales, U.K., 1981.

21 ----, "Migration and Domestic Labor Market Policies: The Case of Jordan", in: Jordan's Place within the Arab Oil Economics, edited by: Munther Share, Yarmouk University Press, Irbid, Jordan, 1986.

22 ----, The use of Jordanian Workers' Remittances", in: The Economics Development of Jordan, edited by Bichara Khader and Adnan Badran, Croom Helm, London, 1987.

23 Talafha, H.A., Supply of Educated Labor in Jordan, Unpublished Ph.D Dissertation, Syracuse University, U.S.A., 1983.

24 UNUCTAD, Report of The Group of Governmental Experts on Reverse Transfer of Technology, TD/B/C, 6128, 1978.

جدول رقم (٢-٣٣)

توزيع قوة العمل الأردنية، العاملون، غير العاملين، والعاملون في الخارج حسب فئات المهن الرئيسية (سنوات مختارة) بالآلاف

		المجموع	الاختصاصيون والفنيون	الإداريون والعاملون بالإدارة	العاملون في المهن الكتابية	العاملون بالبيع	العاملون بالخدمات	العاملون بالزراعة	العاملون في الإنتاج وغير المصنفين
١٩٧٠	قوة العمل	٢٩٩,٩	٢٠,٤	٣,٣	١٦,٩	٢١,٨	١٨,٤	٥٧,١	١٦٢,٠
	العاملون	٢٥٨,٩	١٨,١	٢,٩	١٥,٠	١٩,٣	١٦,٤	٥٠,٧	١٣٦,٥
	غير العاملين	٤١,٠	٢,٣	٠,٤	١,٩	٢,٥	٢,٠	٦,٤	٢٥,٥
	العاملون في الخارج	١٠٣,٥	١٣,٩	٢,٢	٥,٧	٧,٣	٥,١	٠,٩	٦٨,٤
١٩٧٥	قوة العمل	٣٥٥,٤	٣٤,٧	٤,٩	٢١,٩	٢٧,٢	٢٢,١	٤٩,٨	١٩٤,٨
	العاملون	٣٣٨,١	٣٣,٠	٤,٧	٢٠,٨	٢٥,٩	٢١,٠	٤٧,٤	١٨٥,٣
	غير العاملين	١٧,٣	٢,٣	٠,٢	١,١	١,٣	١,١	٢,٤	٩,٥
	العاملون في الخارج	١٩٨,٤	٢٧,٨	٤,٠	١١,١	١١,١	٧,٥	١,٨	١٣٥,١
١٩٨٠	قوة العمل	٤٢٠,٠	٥٥,٧	٦,٩	٢٦,٨	٣٤,٦	٢٦,٦	٤٢,٢	٢٢٧,٢
	العاملون	٤٠٥,٣	٥٣,٥	٦,٧	٢٥,٦	٣٣,٤	٢٥,٧	٤١,٤	٢١٩,٠
	غير العاملين	١٤,٧	٢,٢	٠,٢	١,٢	١,٢	٩,٠	٠,٨	٨,٢
	العاملون في الخارج	٣٠٥,٤	٦٧,٢	٦,٤	١٨,٢	٧,٦	٥,٠	٣,٨	١٩٧,٢
١٩٨٥	قوة العمل	٥٠٢,٤	٧٢,٨	٧,٣	٢٨,٦	٤٥,٧	٣٢,١	٣٠,٦	٢٨٥,٣
	العاملون	٤٧٢,٣	٦٣,٣	٦,٦	٢٥,٨	٤٤,٥	٣٠,٠	٢٩,٧	٢٧٢,٦
	غير العاملين	٣٠,١	٩,٥	٠,٧	٢,٨	١,٢	٢,١	٠,٩	١٢,٧
	العاملون في الخارج	٣٣٩,٣	٨٦,٥	١١,٥	١٩,٠	١٤,٠	١٢,٥	١٢,٧	١٨٢,٦
١٩٨٩	قوة العمل	٥٨٣,٥	٩٨,٠	١٠,٥	٣٥,٦	٥٠,٢	٣١,٥	٣٣,٣	٣٢٤,٤
	العاملون	٥٢٣,٥	٧١,٠	٧,٢	٢٩,٩	٤٩,٠	٣١,١	٣٢,٧	٣٠٢,٦
	غير العاملين	٦٠,٠	٢٧,٠	٣,٣	٥,٧	١,٢	٠,٤	٠,٦	٢١,٨
	العاملون في الخارج	٣٣٩,٠	٨٧,٤	١٢,٤	١٩,٨	١٥,٨	١٢,٨	١٢,٧	١٧٨,١

المصدر: عيسى إبراهيم ورفاقه، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، مركز البحوث الاقتصادية، عمان، كانون أول ١٩٨٩

ـ وزارة العمل ـ مديرية الأبحاث ـ التقرير السنوي لعام ١٩٨٩.

جدول رقم (٢-٣٤)

توزيع قوة العمل الأردنية، العاملون، والعاملون في الخارج حسب النشاط الاقتصادي (سنوات مختارة) بالآلاف

		المجموع	الزراعة	الصناعة والتعدين	الكهرباء والمياه	الإنشاءات	التجارة	النقل والاتصالات	الخدمات المالية	الخدمات الاجتماعية الدفاع والإدارة العامة
١٩٧٠	قوة العمل	٢٩٩,٩	٥٨,٤	٢٧,٩	١,٧	٢٧,٣	٢٦,٩	١٩,٧	٥,٣	١٣٢,٧
	العاملون	٢٥٨,٩	٥٣,٥	٢٤,٣	١,٣	٢٤,٠	٢٢,٩	١٥,٨	٤,٥	١٠٨,٩
	العاملون في الخارج	١٠٣,٥	١,٠	٣٠,٧	١,٧	١٢,٠	٢١,٦	٣,٤	٣,١	٣٠,٠
١٩٧٥	قوة العمل	٣٥٥,٤	٥١,٦	٣١,٦	٢,٢	٣٧,٢	٣٤,٣	٢٦,٢	٧,٠	١٦٥,٣
	العاملون	٣٣٨,١	٥٠,٢	٣٠,٧	٢,١	٣٦,٢	٣٣,٣	٢٥,٥	٦,٨	١٥٣,٣
	العاملون في الخارج	١٩٨,٤	٢,٠	٥٤,٠	٣,٤	٢٤,٢	٣٩,٧	٦,٧	٦,٥	٦١,٩
١٩٨٠	قوة العمل	٤٢٠,٠	٤٢,٩	٣٧,٢	٢,٨	٥٢,٨	٤٢,٦	٣١,٢	٩,٦	٢٣٤,٩
	العاملون	٤٠٥,٣	٤١,٤	٣٥,٩	٢,٧	٥٠,٩	٤١,١	٣٠,١	٩,٣	١٩٣,٧
	العاملون في الخارج	٣٠٥,٤	٣,٩	٥٠,٦	٥,٥	٤٨,٦	٥٧,٥	١٥,٨	٩,٤	١١٤,١
١٩٨٥	قوة العمل	٥٠٢,٤	٣٩,٢	٥٣,١	٥,٥	٥٥,٣	٥٠,٢	٤٧,٢	١٢,٩	٢٣٤,٨
	العاملون	٤٧٢,٣	٣٦,٩	٤٩,٩	٥,٢	٥١,٩	٤٧,٢	٤٤,٤	١٦,١	٢٢٠,٠
	العاملون في الخارج	٣٣٩,٣	١٢,٩	٤٤,٠	٦,٨	٥٥,٥	٥٦,٠	٢٣,٤	١٠,٥	١٣٠,٢
١٩٨٩	قوة العمل	٥٨٣,٥	٤٢,٣	٦٢,٥	٩,٥	٦٤,٢	٥٨,٣	٥٤,٨	١٩,١	٢٧٢,٨
	العاملون	٥٢٣,٥	٣٧,٧	٥٤,٤	٧,٣	٥٠,٨	٥٣,٤	٤٦,١	١٦,٢	٢٥٧,٦
	العاملون في الخارج	٣٣٩,٠	١٣,١	٤٢,٥	٦,٨	٥٣,٣	٥٤,٨	٢٥,٣	١٠,٦	١٣٢,٦

المصدر: عيسى إبراهيم ورفاقه، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، مركز البحوث الاقتصادية، عمان، كانون أول ١٩٨٩

ـ وزارة العمل ـ مديرية الأبحاث ـ التقرير السنوي لعام ١٩٨٩.

جدول رقم (٢ـ٣٥)

توزيع قوة العمل الأردنية، العاملون، غير العاملين، والعاملون في الخارج حسب المستوى التعليمي (سنوات مختارة) بالآلاف

		المجموع	أقل من الثانوية	الثانوي	الدبلوم	الدرجة الجامعية الأولى	الدراسات العليا
	قوة العمل	٢٩٩,٩	٢٤٢,١	٢٧,٩	١١,٧	١٦,٥	١,٧
١٩٧٠	العاملون	٢٥٨,٩	٢٠٧,٠	٢٥,١	١٠,٤	١٤,٩	١,٥
	غير العاملين	٤١,٠	٣٥,١	٢,٨	١,٣	١,٦	٠,٢
	العاملون في الخارج	١٠٣,٥	٣٦,٦	٥٧,٩	٢,٨	٤,٣	١,٩
	قوة العمل	٣٥٥,٩	٢٧٠,٥	٣٤,٣	١٧,٢	١٩,٦	٢,٣
١٩٧٥	العاملون	٣٣٨,١	٢٦٢,٢	٣٥,٢	١٨,٤	١٩,٩	٢,٤
	غير العاملين	١٧,٣	١٥,١	١,٠	٠,٥	٠,٦	٠,١
	العاملون في الخارج	١٩٨,٤	٦٠,٥	١١٠,٩	٧,٣	١٥,٥	٤,٢
	قوة العمل	٤٢٠,٠	٣٠٤,٤	٥٤,٢	٣١,٠	٢٦,٨	٣,٦
١٩٨٠	العاملون	٤٠٥,٣	٢٩٤,٤	٥١,٩	٢٩,٦	٢٥,٩	٣,٥
	غير العاملين	١٤,٧	١٠,٠	٢,٣	١,٤	٠,٩	٠,١
	العاملون في الخارج	٣٠٥,٤	٧٩,٨	١٦٧,٧	١٧,٦	٣٢,٤	٧,٩
	قوة العمل	٥٠٢,٤	٢٨٧,٠	١١٩,٥	٤٧,٤	٤٣,٧	٤,٨
١٩٨٥	العاملون	٤٧٢,٣	٢٧٦,٥	١١٢,٠	٤٠,٠	٣٩,٧	٤,١
	غير العاملين	٣٠,١	١٠,٥	٧,٥	٧,٤	٤,٠	٠,٧
	العاملون في الخارج	٣٣٩,٣	٨٨,٥	١٧١,٠	٢٩,٠	٤٢,٠	٨,٣
	قوة العمل	٥٨٣,٥	٢٩٨,٠	١٦٢,٨	٦٠,٥	٥٦,٥	٥,٧
١٩٨٩	العاملون	٥٢٣,٥	٢٧٥,١	١٤٧,٧	٤٧,٤	٤٨,٩	٤,٤
	غير العاملين	٦٠,٠	٢٢,٩	١٥,١	١٣,١	٧,٦	١,٣
	العاملون في الخارج	٣٣٩,٠	٨٨,٤	١٦٨,٨	٣٠,٠	٤٣,٠	٨,٣

المصدر: عيسى إبراهيم ورفاقه، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، مركز البحوث الاقتصادية، عمان، كانون أول ١٩٨٩

ـ وزارة العمل ـ مديرية الأبحاث ـ التقرير السنوي لعام ١٩٨٩ .

جدول رقم (٢-٣٦)

تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج والتغيرات الاقتصادية الأساسية.

(ملايين الدنانير)

السنة	التحويلات	الإنفاق الإستهلاكي الخاص	الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق	التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت	الصادرات الوطنية	المستوردات	الميزان التجاري	ميزان المدفوعات	إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية	ودائع غير المقيمين لدى البنوك التجارية	عرض النقود ع١	عرض النقود ع٢	الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (١٩٨٦=١٠٠)
١٩٧٠	٥,٥	١٥٢,٨	١٨٧,٠	٢٥,٢	٩,٣	٦٥,٩	-٥٦,٦	-٤,٧	٥٧,٧	٢,٥	١٠٥,٥	١٢٩,١	٢٦,٩
١٩٧١	٥,٠	١٦١,٧	١٩٩,٤	٣٠,٧	٨,٨	٧٦,٦	-٦٧,٨	-١٣,٦	٥٩,٦	٢,١	١٠٨,٠	١٣٥,١	٢٨,٢
١٩٧٢	٧,٤	١٧٧,٤	٢٢١,٠	٣٦,٣	١٢,٦	٩٥,٣	-٨٢,٧	٨,٥	٧٢,٩	٢,٠	١١٥,٠	١٤٦,٥	٢٩,٨
١٩٧٣	١٤,٧	١٨٣,١	٢٤١,٥	٤٧,٢	١٤,٠	١٠٨,٢	-٩٤,٢	١٠,٢	٨٥,٧	٢,١	١٣٩,٢	١٧٦,٠	٣٣,٢
١٩٧٤	٢٤,١	١٩٩,٨	٢٧٩,٣	٦٣,٢	٣٩,٤	١٥٦,٥	-١١٧,١	١٣,٨	١١٥,١	٣,٦	١٧٢,٠	٢١٩,٨	٣٩,٦
١٩٧٥	٥٣,٢	٢٩٥,٤	٣٧٦,٠	٨٧,٩	٤٠,١	٢٣٤,٠	-١٩٣,٩	٦٥,٦	١٦٨,٧	٨,٦	٢٢٤,٦	٢٨٨,٣	٤٤,٤
١٩٧٦	١٢٩,٦	٣٦٢,٦	٥٦٢,٤	١٣٨,٠	٤٩,٥	٣٣٩,٥	-٢٩٠,٠	٢,٧	٢٥٠,٠	٢٠,٤	٢٧٦,٩	٣٧٨,٣	٤١,٥
١٩٧٧	١٥٤,٧	٤٧٠,٥	٦٦٠,١	١٩٧,٠	٦٠,٢	٤٥٤,٤	-٣٩٤,٢	٥٠,٢	٣١٤,٨	١٨,٩	٣٣١,٠	٤٦٧,٦	٥٦,٧
١٩٧٨	١٥٩,٤	٥٦٠,٤	٧٨١,٠	٢٢٩,١	٦٤,١	٤٥٨,٨	-٣٩٤,٧	٩٠,٩	٤٤٨,٥	٤٧,٥	٣٧٥,٤	٦٠٦,٧	٦٠,٧
١٩٧٩	١٨٠,٤	٧٢٢,٦	٩٢١,٣	٢٩٤,٥	٨٢,٦	٥٨٩,٥	-٥٠٦,٩	٥٨,٣	٥٩٣,١	٦٧,١	٤٧٢,٦	٧٧٢,١	٦٩,٢
١٩٨٠	٢٣٦,٧	٨٢٩,٣	١١٩٠,١	٣٩٧,٨	١٢٠,١	٧١٦,٠	-٥٩٥,٩	٣٢,٠	٨٠٨,٥	١٣٣,٢	٠٩٤,٨	٩٨٤,٨	٧٦,٩
١٩٨١	٣٤٠,٩	١٠٥٣,٢	١٤٨٢,٩	٥٦٤,٨	١٦٩,٠	١٠٤٧,٥	-٨٧٨,٥	٦٩,٠	٩٧٧,٦	١٤٣,٥	٧٠٠ ٧	١١٧٩,٩	٨٢,٨
١٩٨٢	٣٨١,٩	١٢١٩,٥	١٦٧٣,٤	٥٩٧,٣	١٨٥,٦	١١٤٢,٥	-٩٥٦,٩	١١٣,٤	١١٦٩,٥	١٧١,٦	٧٨٧,٥	١٤٠٣,٣	٨٩,٠
١٩٨٣	٤٠٢,٩	١٣٤٨,١	١٧٧٠,٣	٥٠٢,٨	١٦٠,١	١١٠٣,٣	-٩٤٣,٢	١٥٦,٨	١٣٩٧,٨	٢١٦,٧	٨٦٩,٤	١٦١٥,٢	٩٣,٥
١٩٨٤	٤٧٥,٠	١٣٧٣,٩	١٨٥٣,٦	٤٨٥,٦	٢٦١,١	١٠٧١,٣	-٨١٠,٢	٦٤,٤	١٦٠٣,١	٢٧٦,٩	٨٧٨,٤	١٧٥٧,٧	٩٧,١
١٩٨٥	٤٠٢,٩	١٤٠١,٧	١٨٨١,٨	٤٧٣,١	٢٥٥,٣	١٠٧٤,٤	-٨١٩,١	١٣٧,٦	١٧٤٧,٢	٢٩٤,٣	٨٤٨,٢	١٨٧٤,٨	١٠٠,٠
١٩٨٦	٤١٤,٥	١٢٣٨,٤	١٩١٩,٤	٤٥٩,٧	٢٢٥,٦	٨٥٠,٢	-٦٢٤,٦	٥٠,٩	١٩٤٦,٢	٣٠٥,٥	٨٩٧,١	٢٠٧٢,٤	١٠٠,٠
١٩٨٧	٣١٧,٧	١٢٨١,٧	١٨٦٧,٩	٤٤٦,٠	٢٤٨,٨	٩١٥,٥	-٦٦٦,٧	٧٥,٩	٢١٤٢,٤	٣٠٠,٨	٩٧٩,٨	٢٣٧٢,١	٩٩,٨
١٩٨٨	٣٣٥,٧	١٢٩٢,٣	١٨٦٥,٧	٤٤٥,٠	٣٢٤,٨	١٠٢٢,٥	-٦٩٧,٧	-٢٣,٥	٢٣٤٦,١	٤٢٢,٥	١١٦٦,٨	٢٦٢٦,٤	١٠٦,٤
المعدل	٢١٢,٧	٧٥٣,٩	١٠٤٩,١	٢٩٠,٦	١٢٢,٧	٦٠٦,٤	-٤٨٣,٧	٥٠,٤	٨٥٨,١	١٢٨,٤	٥٢٨,٦	١٠١٠,٩	

المصدر: البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية ١٩٦٤- ١٩٨٩، دائرة الابحاث والدراسات، عمان، كانون ثاني ١٩٩٠